

## في الواجهة

# التمديد واقع... فكيف يرد رئيس الجمهورية؟

57 و19 لمنع نفاذه بعد اقراره. في وسعه تعطيل المهلة المنصوص عليها في المادتين 57 و59 وهي الشهر الذي يسبق نهاية العقد العادي الاول في 31 ايار. يملك أيضاً كرئيس للجمهورية . بعد ان فعل كنانة - مراجعة المجلس الدستوري. في الطعن الاول حيل دون التنازل للمجلس الدستوري في حزيران 2013، فانقضت المهلة المنوطة به لاصدار القرار (15 يوماً) بسبب تعطيل متعمد لنصابه القانوني والحؤول دونه، فإذا قانون تمديد 2013 نافذ. في الطعن الثاني افتى قرار المجلس في تشرين الثاني 2014 بدستورية التمديد للحؤول دون فراغ في السلطة الاشتراكية يقطع الطريق على انتخاب رئيس للجمهورية حينذاك، واقربن القرار بخمسة مبادئ اهمها عدم ربط الانتخابات النيابية بوضع قانون جديد لها، واجراؤها بعد زوال الظروف الاستثنائية وعدم انتظار نهاية الولاية الممددة. لم يُصغ اليه. وها هو البرلمان نفسه يذهب بالذريعة تلك الى تمديد ثالث.

الى الآن، الموقف المعلن لرئيس الجمهورية رفضه تمديد الولاية . وإن تقنياً - ما لم يقترن بقانون جديد، وتالياً عدم ممانعته الذهاب الى الفراغ ما دام التمديد والفراغ ومعهما القانون النافذ (2008) يتساوون. قد يكون رئيس الجمهورية أكثر المنزعجين من التمديد - إن لم يكن وحده - للسبب المعلوم، وهو انه يقوّض عهده قبل ان يعبر نصف السنة الاولى من ولاية حدد لها الرئيس مهمة جوهرية هي تصحيح التمثيل المسيحي وعدالته والمنافسة الفعلية. حقق انتخابه خطوة اولى، ثم تسمية المسيحيين وزراءهم خطوة ثانية، وبقيت الثالثة التي تمثل الوعاء الارحب للاولين. في المقابل الآخر من موقفه، ثمة من يقول ان الرئيس قد باخذ في الاعتبار واقعاً سياسياً خطيراً بنجم عن الفراغ، يتأثر به عهده، أكثر منه حال دستورية ترتبت على عدم اجراء انتخابات نيابية.

القانون اليها، هو التزام مجلس النواب في جلسة التصويت على التمديد، عقد جلسات مفتوحة الى حين الاتفاق على القانون الجديد للانتخاب. ربما لا تكمن الحكمة تماماً في تعهد كهذا، بعدما سبق للمجلس ان أخذ به مرتين على التوالي سبقتا تمديدي 2013 و2014 لاستعجال انجاز القانون. لكنه لم يفعل. لم يرد ان يفعل. ثانيهما هو السؤال - المشكلة: ماذا يفعل رئيس الجمهورية اذا ذهب البرلمان الى تمديد ثالث بلا قانون جديد للانتخاب، وهو شرطه للقبول بتمديد تقني؟

في التمديد السابقين طعن عون وكتلتته في القانونين لدى المجلس الدستوري. يملك الرئيس المادة 59 لمنع حصول التمديد، ويملك المادتين

## القانون النافذ والتمديد والفراغ متساوون عند رئيس الجمهورية

(هروان طحطح)



بناخيه في البترون (متحالفاً مع احد) وبشري. حصول التمديد يبقي له كتلة اكثر من نصفها ليس من صنعه، ما يحمله على المنادة باجراء الانتخابات لكن ليس بقانون كيفما كان. على ان الاجابة عن السؤالين الآخرين لا تبدو في بساطة ثالثهما:

اولهما ضمان سياسي بوضع قانون جديد للانتخاب يلي التصويت على تمديد الولاية: يتحدث رئيس البرلمان عن موقف مبدئي هو عدم موافقته على تمديد تقني لا يكون بنداً اخيراً في القانون الجديد. في الايام الاخيرة ابدى بري مرونة وهو يتخوف من ولوج البلاد الى فراغ شامل مع تعذر التوافق على قانون جديد، بقوله انه يؤيد التفاهم على «مبادئ» قانون جديد لا على القانون في ذاته، على ان تتعهد الحكومة - ما ان تضع يدها على هذا الموضوع - وضع الصيغة النهائية له في المدة التي يستغرقها التمديد الثالث، على ان يصير الى التصويت على هذا التفاهم بثلثي مجلس الوزراء كما لو انه يصوت على القانون نفسه عملاً بالمادة 65 من الدستور.

الثالثان الحكوميان يعينان لبري ان اكثر من النصف + في مجلس النواب اقترح للتفاهم والالتزام، كون مجلس الوزراء يختصر كتل البرلمان. انذاك يسارع هو قبل سواه الى طلب عقد جلسة لتمديد تقني. ما يثير قلقه الوصول الى فراغ يدور السلطات كلها. هنا يتذكر عبارة للعلامة الدستوري الدكتور ادمون رباط القائل ان الفراغ «يولد حالاً ثورية».

يضيف بري: «لا ينشأ عن الفراغ سوى شيء ما تأسيسي او مشاكل لا تعرف كيف تنتهي؟»

يقول كذلك ان التمديد وسيلة لتفادي الفراغ. ولذا لا يتكلم سوى عن تمديد تقني. بيد ان الهدف هو وضع قانون جديد للانتخاب.

لكن ثمة خياراً آخر يجري تداوله، في موازاة الكلام عن احتمال تلقف حكومة الحريري المبادرة ونقل مهمة صوغ

لم يعد الكلام عن تمديد ثالث لمجلس النواب هذا الشهر متراً جدلاً مقدراً التساؤل عن علامات استفهام يحوط الغموض ببعضها. ولا ترتبط حكماً بتوقيت التصويت عليه: اي ضمان باقرار قانون جديد. المدة المطلوبة للتمديد. رد فعل رئيس الجمهورية

## تقولاً ناصيف

بعض اجابات الاسئلة الثلاثة تلك سهل، مثلما هو محرج لاصحابها كمدة التمديد: الرئيس نبيه بري مصر على تمييز التمديد التقني - ويصفه بـ«تدبير» ليس الا - عن التمديد المطلق شأن ما حدث عامي 2013 و2014، لكن دونما تحديد مدة سوى قوله ان التمديد التقني «هو ما تتطلبه المهلة للتحضير للانتخابات النيابية»، ويتمسك بربط التمديد التقني بقانون جديد او التزام حكومي بـ«تفاهم على مبادئ» قانون جديد. الرئيس سعد الحريري يُنسب اليه طلب تمديد لسنتين لكنه يستجيب تمديداً لسنة. الرئيس ميشال عون لا يتحدث سوى عن ثلاثة اشهر لا تزيد يوماً واحداً. اما الكتل النيابية الرئيسية، فتتحدث عن التمديد كأنها منزعجة منه ولا تريد، فيما اجراء كهذا يريحها حيال استحقاق فضل ان لا تذهب اليه في الوقت الحاضر.

قد يكون حزب القوات اللبنانية وحده آخر المنادين به لسبب مبرر، هو حاجته الى اختبار جديد لقوته التمثيلية في الشارع ومنها الى البرلمان. لا يشكو من تمثيلية السياسي في الحكومة الحالية، بيد انه يعرف ان معظم كتلته النيابية بالإعارة (الشوف والكورة وزحلة)، ولا يسعه سوى ايصال ثلاثة نواب فقط

## تقرير

# ميقاتي لـ «الأخبار»: إذا قرّر حزب الله مقاطعتي فهذا شأنه

البعض في لحظات انفعال مرفوض، ولا يعبر بالتأكيد عن اخلاقيات سياسية تربينا عليها.

ولفت إلى «أنني لم أتخل عن الثوابت الوطنية حتى في عزّ الحملة علينا وعلى الحكومة التي توليت رئاستها. وليراجع الجميع كل المواقف التي أعلنتها سابقاً، ليروا هل تخلت يوماً عن تأييدي للمقاومة ضد العدو الإسرائيلي؟»، مؤكداً أن «مقاومة العدو الإسرائيلي أمر مقدس بالنسبة إلي وغير قابل للبحث. وقبل أربعة أيام من إرسال الرسالة أدليت بحدوث إحدى القنوات الفضائية السعودية أكدت في خلاله الحق المقدس في مقاومة العدو الإسرائيلي، وعبرت عن تقديري للتضحيات التي حررت الأرض اللبنانية المحتلة. لكن في الشق الداخلي لي موقف مكرر وثابت يتركز على بسط سلطة الدولة، والتي بلبنان عن كل الصراعات الخارجية لحماية وتحصينها».

ورفض ميقاتي الاتهامات بأنه وقّع الرسالة لرفع شعبيته في طرابلس ولحصد مردود انتخابي، مشدداً على أن «الثوابت الوطنية التي نؤمن بها غير مرتبطة باستحقاق الانتخابات النيابية، الذي يرحّج تأجيله، بل نابغة من قناعاتنا وتربيتنا الوطنية».

بات ممنوعاً أن يكون هناك رأي آخر في البلد».

ولفت الى أن الرسالة «حدّدت الثوابت الوطنية التي نؤمن بها، وتضمنتها معظم البيانات الوزارية»، متسائلاً: «هل هناك أحد في لبنان يعترض على تطبيق اتفاق الطائف أو التزام القرار الدولي 1701، أو ضرورة معالجة مشكلة النازحين السوريين، أو تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة، وبسط سلطة الدولة اللبنانية وحدها على كل أراضيها؟».

وأوضح أنه «حتى في موضوع إعلان بعيداً، ألم يوافق عليه النائب محمد رعد عند إقراره على طاولة الحوار واعترض يومها عليه الرئيس السنيورة لمطالبته بإخراج المسلحين من سوريا، وكان بعض هؤلاء مدعومين من تيار المستقبل وبعض القوى الداخلية؟»، وقال: «إذا بات البعض يرفض هذا الإعلان اليوم، فهذا حقه، من دون أن يعني ذلك أننا مخطئون بالتمسك بثوابت وطنية نؤمن بها». وشدّد ميقاتي على «أنني لن أسمح لأحد بأن يشكك في وطنيتي، أو يتهمني بالتحلي عن الثوابت الوطنية. وفي كل مرة يتطلب فيه الوضع إنقاذاً للبلد سأكون في طليعة المبادرين، وعندما تكون هناك ضرورة لقول وطني فساقوله بلا تردد». ورأى أن «التشكيك في الناس معيب، وما قاله

ونفى ميقاتي أن تكون الرسالة استهدافاً لموقع رئاسة الجمهورية، متسائلاً: «كيف نستهدف رئاسة الجمهورية إذا كنا قد أرسلنا نسخاً من الرسالة إلى رئيس الجمهورية ورئيسي المجلس النيابي والحكومة؟»، ووصف ذلك بأنه «كلام دس في إطار الحملات التي أطلقت علينا للتعمية، ولتحوير الأنظار عن مضمون الرسالة الذي يعبر عن ثوابتنا الوطنية».

وكشف رئيس الحكومة السابق أن «فكرة الرسالة ولدت من نقاش قمنا به في خلال مأدبة غداء في منزل الرئيس ميشال سليمان، بناءً على دعوة منه. وهي ليست المرة الأولى التي تراسل فيها جهة لبنانية الجامعة العربية والمحافل الدولية». وسأل: «اليس من حقنا تحديد موقفنا؟ ألم يقف رئيس الجمهورية ميشال عون سابقاً أمام الكونغرس الأميركي وقدم شهادة عن رأيه في الأوضاع اللبنانية؟». واستغرب «الهجوم على الرسالة الذي بدأ حتى قبل الاطلاع على مضمونها، بما يوحي وكان هناك من يضيّق ذرعاً بأي رأي آخر. وهذا أمر غير مقبول ويخالف جوهر الحرية ومبدأ الديمقراطية، لأن لكل إنسان الحق في إبداء رأيه». وقال: «إذا كانت الرسالة غير ذات تأثير ولا مفعول، فلماذا هذا الهجوم عليها؟ وهل

أكد رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي أن «مقاومة العدو أمر مقدس وغير قابل للبحث»، وفي المقاومة «نحن مع حزب الله على العميان»، أما في المسائل الخضم للثوابت الوطنية،

## عبد الكافي الصمد

أكد رئيس الحكومة الأسبق نجيب ميقاتي لـ «الأخبار» أنه «إذا كان حزب الله يعمل في مقاومة إسرائيل، فأنا أقف إلى جانبه على العميان». أما في المسائل الأخرى، فإن الأمر يخضع للثوابت الوطنية. وتعليقاً على المعلومات عن قرار حزب الله بمقاطعته بعد توقيع على رسالة الرؤساء الخمسة الى القمة العربية، قال: «لم تكن علاقتي مع أي طرف لبناني، ولن تكون، إلا على قاعدة الاحترام والثوابت الوطنية التي أؤمن بها. ومن يرغب في أي منحنى آخر فهذا شأنه».

ليس خياراً موجوداً في الأصل». وأشارت المصادر إلى أن «حزب الله يؤكد ضرورة اعتماد الخيار الوطني في القوانين المختلطة، أي أكثرياً على أساس وطني ونسبياً على أساس وطني مع اعتماد الصوت التفضيلي على قاعدة وطنية». وقالت المصادر إن «فريق 8 آذار باكملة يشدّد على ضرورة اعتماد لبنان دائرة واحدة على أساس النسبية، وإن تعذّر الأمر، فعلى أساس خمس أو ست أو سبع دوائر كبيرة».

وأشار قاسم، خلال احتفال أمس، إلى أنه «لم نصل إلى قانون متفق عليه، وما زلنا نحرص على إنتاج قانون بشرط أن يكون منصفاً وتمثيلاً في أن واحد، بحيث تكون كل الفئات الموجودة على الساحة ممثلة في المجلس النيابي». وأعاد التأكيد أن الخيار هو النسبية لأنها «على قياس الوطن وليست على قياس الطوائف ولا على قياس قوى سياسية، وتعطي القوى المختلفة أحجامها ولا تختزل أحداً». وقال: «إذا أردنا أن نستفيد من الوقت المتبقي، والوقت غير مفتوح، من المهم أن نعود إلى النسبية لأنها الأكثر عدالة».

## تعيينات في فرع المعلومات

أمناً، برز تطور على صعيد التعيينات الأمنية. فبعد تعيين اللواء عماد عثمان مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي، والعقيد خالد حمود رئيساً لفرع المعلومات، ظهر خلاف حول اسم رئيس فرع الأمن العسكري في «المعلومات» لخلافة العميد سعيد فواز. الثنائي عثمان - حمود أصرّ على تعيين الرائد ربيع فقيه، بينما كان ثنائي حزب الله - حركة أمل يركّز خيار المقدم مصطفى بدران. وبعد أخذ وردّ، صدر أمس قرار عن حمود يقضي بتعيين فقيه رئيساً لفرع الأمن العسكري، والرائد محمد ضاهر رئيساً لفرع الأمن القومي، والرائد شربل زغيب رئيساً لفرع الخدمة والعمليات، والرائد حسين المولى رئيساً لفرع الرصد والتعقب، والمقدم محمد العرب رئيساً لفرع معلومات الشمال ومُشرفاً على مكتب معلومات طرابلس، والمقدم جورج خيرالله رئيساً لفرع معلومات جبل لبنان، والمقدم طوني صليبا رئيساً لفرع معلومات البقاع. كذلك فإن عثمان أصدر قراراً بتعيين العقيد علي سكينه قائداً لمنطقة الشمال في وحدة الدرك الاقليمي، والعقيد ربيع مجاهر قائداً لمنطقة البقاع في وحدة الدرك الاقليمي. ولم يُعرف بعد ما إذا كان قرار تعيين فقيه وسكينه قد تمّ بالتنسيق مع حركة أمل، التي تطالب بأن تكون لها الكلمة الفصل في تعيين شاغلي هذين المركزين، أم أن الأيام المقبلة ستكشف عن خلاف بين «أمل» وقوى الأمن الداخلي شبيه بما كان بين «الحركة» والمديرية العامة لأمن الدولة في ولاية مديرها العام السابق اللواء جورج قرعة.

وعلى الصعيد الأمني أيضاً، عُقد أمس اجتماع في القصر الجمهوري، برئاسة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، حضره رئيس الحكومة سعد الحريري، ووزراء الدفاع يعقوب الصراف، الداخلية والبلديات نهاد المشنوق والإشغال العامة والنقل يوسف فينانوس، وقادة الأجهزة الامنية والعسكرية. وتركّز البحث حول الإجراءات الأمنية في مطار بيروت الدولي وضرورة تحسينها وعدم السماح بأي حرق.

(الأخبار)